

أي سيادة يروم أكسل هونيث التأسيس لها في مجال العمل؟

What Conception of Sovereignty Does Axel Honneth Propose as Foundational to the Sphere of Labor?

دبوسي سارة

جامعة تونس/تونس (sara.daboussi@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2025/31/15؛ تاريخ القبول : 2025/10/31 ؛ تاريخ النشر : 2025/11/20

Abstract

الملخص

This research paper aims to provide a critical and inductive examination of the concept of labor in accordance with the political–philosophical framework articulated by Axel Honneth, particularly through its connection to the notion of sovereignty. Consequently, labor sovereignty constitutes our central focus, as it represents the entry point through which Honneth seeks to establish the foundations of participatory democracy within wage-labor environments.

Throughout this intellectual inquiry, we follow Honneth's development of the theory of recognition and trace its expansion from an investigation of social democracy to a broader conception of democracy rooted in action within the sphere of human existence. Building upon this framework, we aim to elucidate the strengths that characterize his philosophical perspective, while also assessing the extent to which this conception proves effective. In doing so, we critically highlight the limitations and shortcomings inherent in this otherwise compelling philosophical model.

نروم من خلال هذه الورقة البحثية تقديم دراسة نقدية استقرائية لمفهوم العمل وفقا للتصور الفلسفي السياسي الذي رسمه له أكسل هونيث من خلال ربطه بمفهوم السيادة. ومن ثمة ستكون السيادة في العمل مبحثنا الأساسي الذي أراد من خلاله هونيث ارساء مفهوم الديمقراطية التشاركية ضمن فضاءات العمل المأجور، حيث سنذهب معه ضمن هذا السفر المعرفي إلى استقصاء نظريته في الاعتراف وكيف توسعت من البحث في الديمقراطية الاجتماعية إلى الديمقراطية في مجال الفعل في الوجود ومن خلال تصوره هذا سنسعي إلى تبين نقاط القوة التي وسمت تصوره الفلسفي هذا دون أن ننسي البحث في مدى نجاعة هذا التصور من عدمه مع تبين ضروب النقصان التي لحقت هذا التصور الفلسفي الوجيه من خلال نقدنا له.

Keywords: Labor; Sovereignty; Alienation; Democracy; Justice; Right; Recognition; Axel Honneth; Environment.

كلمات مفتاحية: العمل، السيادة، الاغتراب، الديمقراطية، العدالة، الحق، الاعتراف، أكسل هونيث، البيئة

1- مقدمة:

احتل مفهوم السيادة مكانة مركزية في الفلسفة السياسية المعاصرة وذلك لما له من أهمية ومنزلة في الحياة السياسية المنظمة لوجود الأفراد وتعايشهم معا، باعتباره يمثل السلطة العليا المطلقة والحق الكامل المتصل بالحكم على الأفراد والأفعال ضمن الدولة الحديثة، فقد عرف كذلك بأنه " السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها" (متولي، 1959، صفحة 126).

ورغم المنزلة والمكانة التي حضي بها هذا المفهوم السياسي الواسع باعتباره قد شكل فكرة حديثة، إلا أنه قد مر بظروف تاريخية عديدة حيث كان هذا المفهوم في قبضة الملك أو الحاكم فهو الذي يملك حق السيادة على رعيته، ثم أصبح بيد رجال الكنيسة فاستغلها البابا لممارسة سلطته الواسعة، ثم انتقل إلى الفكر الفرنسي الذي صاغه على شاكلة نظرية فلسفية في القرن الخامس عشر، حيث ارتبط هذا المفهوم بالمفكر الفرنسي جون بودان الذي ألف سنة 1577 كتاب بعنوان **الكتب الستة للجمهورية** والذي ضمنه رؤيته لنظرية السيادة.

وكما هو معلوم فقد " ارتبطت فكرة السيادة بالقدرة على تدبير الشأن العام" (مصباح، 2006)، ما يعني أن السيد أو الحاكم هو القادر على تدبير شؤون الناس داخل الدولة، فهي الخيط الناظم للحكم السياسي داخل كل دولة. إلا أن هذا المفهوم قد شهد عدة تقطعات جعلت منه مفهوما إشكاليا بامتياز، باعتبار أن الفضاء السياسي الحديث والمعاصر قد أوجد له عدة معاني مما جعله يتجاوز دلالاته الواحدة وبالتالي أخرج من السياسة بمفهومها الضيق إلى الفضاء العام وما اكتنفه من فضاءات العمل التي احتضنت هذا المفهوم بقوة.

هذا ويتم استعمال مصطلح السيادة للإشارة إلى الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن كانط قد منح هذا المفهوم دلالة جد هامة أشار من خلالها إلى الملكة التي تهب كل فرد القانون الذي يخصه ويعني وجوده الخاص، ويشترط أن يكون هذا القانون كونيا حتى يتم معاملة كل فرد كغاية لا كوسيلة. وهو التقدير الذي يفضي إلى إعطاء تقدير خاص لمفهوم الكرامة البشرية.

بين إذن، أن مفهوم السيادة في عالمنا المعاصر لم يعد حكرا على المجال السياسي فحسب وإنما قد تم الزج به ضمن مجال الفعل في الوجود، وهذا ما تنبأه صاحب نظرية الصراع من أجل الاعتراف أكسل هونيت وابن الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية حينما أصدر كتابه الهام **السيادة العاملة** (2024)، ولكن كيف جاز له أن يجعل من مجال العمل يتبنى مفهوم السيادة؟ وبأي معنى مثل هذا المفهوم المحرك الأساسي لعالم العمل اليوم في نظره؟ وهل من الممكن اليوم أن تتم عقلنة المجال السياسي وتدبر الحكم انطلاقا من عالم العمل؟ وماهي مختلف الدلالات التي اتخذها هذا المفهوم ضمن منطق الحداثة السياسية المعاصرة في تصوره الفلسفي المفتوح؟

2- قراءة في التصور الفكري لأكسل هونيت:

شكلت نظرية الصراع من أجل الاعتراف التي أرسى أهم دعائهما رائد الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة أكسل هونيت مبحثا فلسفيا حاسما دخل من خلالها تاريخ السرد الفلسفي بصورة جلية، فهي النظرية التي شكلت ولا تزال أبلى تعبير عن النظرية الاجتماعية من خلال استعابها لجملة من القضايا الشائكة والتحويلات الطارئة والتي لم تعدها المجتمعات الغربية المعاصرة من قبل، فكانت بالتالي هاته النظرية تمثل شغله الشاغل حتى أنها باتت تعرف به وهو يعرف بها.

ولئن كانت الأزمة الاجتماعية الضاربة في عمق المجتمعات الغربية منذ فترة الحداثة وصولا إلى اليوم قد مثلت الخيط الناظم لمختلف أجيال مدرسة فرانكفورت، فإن هونيت أراد أن يجعل من النظرية النقدية في حلة جديدة ترتدي ثوب الاعتراف بالآخر ضمن فضاء العيش المشترك للأفراد والجماعات.

عديدة هي التشوهات أو ما كما يحلو لصاحب نظرية الصراع من أجل الاعتراف تسميتها بالباثولوجيات الاجتماعية، والتي سعى إلى تشخيصها ومعالجتها وفق لتصوره الخاص الذي يقر بأن المهانة والاحتقار يؤديان إلى المطالبة بالاعتراف باعتبار أنه "عندما ينفي عن الشخص الاعتراف الذي يستحقه فإنه يتفاعل وفق القاعدة العامة للأخلاقية التي ترافق تجربة الاحتقار التي يترتب عنها الغضب والسخط والعار" (Axel، 2006، صفحة 193).

بين إذن أن الفرد الغربي المعاصر يعيش داخل مجتمعه جملة من التجارب الأخلاقية الخسيسة والتي هي عبارة عن جملة من التجاوزات للأخلاقية الصادرة عن بعض الأفراد حيال الآخرين، وتمثل هاته

الاحلالات عائق بنيوي عويص في اتجاه ارساء مجتمع ناجح أو جيد وذلك لكونها تساهم في نشر مشاعر الذل والمهانة بين الأفراد ولعل من أهمها باثولوجيا الاحتقار بضروبه الثلاثة والمتمثلة أساسا في العنف الجسدي والحرمان من الحقوق والحكم السلبي على القيمة الاجتماعية للفرد.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن تشخيص هونيت لمجمل الأمراض الاجتماعية الضاربة في عمق المجتمعات الغربية لم يتوقف عند حدود الاحتقار وضروبه وما يفضي إليه من موت نفسي واجتماعي بين الأفراد وإنما تعداه إلى البحث في باقي التشوهات الاجتماعية الضاربة في عمق الحضارة والتاريخ الغربي برمته شأن بحثه في ظاهرة التشيؤ التي نبهنا إليه من قبله الفيلسوف المجري جورج لوكاتش ولكن هونيت تجاوزه من خلال تخطيه لمفهوم السلعة واهتم أكثر بالجانب الاجتماعي للأفراد شأن طرحه لأشكاليتي العنصرية والمتاجرة بالبشر مما جعله يقر بأن التشيؤ يمثل نسيان للاعتراف " يعني هنا نسيان للاعتراف (oubli de la reconnaissance). فإثناء حصول عملية المعرفة نكف عن الانتباه، وذلك لأن هذه المعرفة نفسها ناتجة عن الاعتراف الأولي" (أكسل، 2010، صفحة 64).

ما لا يجب أن يغيب عن بالنا كذلك أن هونيت لم يتوقف عند هاته التشوهات الاجتماعية التي ذكرناها فحسب وإنما تناول العديد من القضايا الشاغلة للفرد المعاصر والضاربة في عمق المجتمعات الغربية كإشكال اللامرئي وما يحمله في طياته من ضروب إهانة تجعل من وجود الأفراد المحقرين وجودا شفافا لا قيمة له وهو مرض اجتماعي ناتج عن ضعف في بصيرة البعض الذي يعتبرون أنفسهم أسيادا على الآخرين مستأنسا في ذلك بعمق التاريخ الحضاري للمجتمعات الغربية وهو ما يؤسس لمفهوم "اللاوجود الفزيائي وبالأحرى اللاوجود بالمعنى الاجتماعي للكلمة" (Axel، 2006، صفحة 225).

إن ما يسترعي الانتباه في تشخيص هونيت لمجموع الباثولوجيات الضاربة في عمق والحضارة الغربية، هو شمولية هاته التشوهات وانتشارها في شتى المجالات الحياتية ولعل مجال العمل ليس بمنأ عنها، حيث طرح إشكاليتي الاغتراب والازدراء ضمن هذا المجال ضمن كتابه العالم الممزق: نظرية نقدية تحليلية اجتماعية، في جزئه المعنون ب " العمل والاعتراف محاولة لإعادة التعريف " على مدى القرنين الماضيين تبدو الجهود المبذولة للدفاع عن المفهوم التحرري والإنساني للعمل في حالة يرثى لها. (...)، فما يتجلى من تنظيم العمل، هو الاتجاه نحو العودة إلى العمل المؤقت، بنصف الوقت

والإقامة، خاصة من كل حماية اجتماعية، وهذا ما يساهم في تحريك المخاوف الفكرية لمراكز النظرية النقدية" (Axel، un monde de déchirement، 2013، صفحة 257).

يروم هونيت إرساء مقاربة نظرية في مجال العمل تكفل الاحترام الاجتماعي للعمال وتدحض عنهم الاغتراب وشتى مظاهر الظلم والحيث، وفي تقديره لا يكون ذلك ممكنا إلا بإرساء ثقافة الاعتراف ضمن هذا المجال باعتباره مثل منعرجا فلسفيا وسياسيا حاسما في معالجة واقع الظلم والقهر الذي بلغته الانسانية المعاصرة وجعلت من الفرد ضحية مجموع الاخلالات المرضية التي أصابته وأعاقت سبل رقيها وتطورها.

يبدو أن ما يتعرض له أولئك الذين يعيشون على هامش الحياة من ظلم وقهر اجتماعي هو ما يجعلهم ينخرطون في جملة من الصراعات الاجتماعية المنظمة لأجل رفع المظالم عنهم والمطالبة بالاعتراف بهم باعتبارهم أفراد أصحاب حقوق كاملة لأن الصراع من أجل الاعتراف يعود إلى ما ننتظره وما نتطلع إليه من قيم ومعايير أخلاقية تقضي إلى تجسيد الهوية الفردية أو الجماعية ضمن أفق اجتماعي جيد يكفل قيام علاقة ايجابية مع الذات ومع الآخرين.

ونظرا لأهمية الاعتراف في إعادة ترتيب مجتمع الاحترام، فما انفك هونيت يطالب بإرساءه بين الأفراد داخل المجتمعات الغربية وذلك لما له من أهمية قصوى في فض النزاعات الاجتماعية وبالتالي التأسيس لمجتمع العدل والعيش السلمي معا، ولكن إلى أي مدى يمكن تجسيد قيمة الاعتراف الأخلاقية أمام مجموع المظالم الضاربة في عمق هاته المجتمعات؟ وهل تستطيع هاته المجتمعات التي تدعي الديمقراطية أن تبرهن على وجود قيم العدل بها رغم ما ينخرها من مظالم واشكالات أخلاقية وسياسية بالجملة؟

رغم أن هونيت قد حظي بشهرة واسعة من خلال نظريته في الاعتراف باعتباره سعى إلى مقارنة مجموع التحولات الاجتماعية التي عصفت بالمجتمعات الغربية محاولا تشخيص أهم اخلالاتها المرضية عبر طرحه لنظريته المذكورة أعفا، إلا أنه لم يتوقف عندها وإنما سعى إلى تطويرها وبالتالي تمتين منته الفلسفي عبر طرحه لقضايا واشكالات سياسية جديدة كالبحت في السيادة والديمقراطية ضمن فضاء العمل. فهل يمكننا طرح مفهوم ديمقراطية العمل والحال أنها غير موجودة؟ وأي نقد اجتماعي يتطلب هذا الوضع؟

3- من الاغتراب إلى البحث في الديمقراطية ضمن الفلسفة السياسية المعاصرة:

شكل مفهوم الاغتراب ولازال أبلغ تعبير عن مجموع المظالم التي يتعرض لها الفرد في مجال العمل، ف" هو عموما حالة من يكون ملكا لشيء آخر غيره" (سعيد، 2007، صفحة 34)، وقد عبر هذا المفهوم عن حالة الاستياء من الصفة اللإنسانية ضمن علاقات الملكية الخاصة للعمل مع مفكري عصر التنوير، ثم أخذ في القرن التاسع عشر بعدا مثاليا مع هيغل، أما مع ماركس فيعني فقدان الإنسان لإستقلاله الذاتي بسبب الأسباب الاقتصادية بحيث يصبح وعيه ضحية لعلاقات الانتاج المادية بالمجتمع الرأسمالي وبالتالي يصبح بذلك الإنسان شبيه بالسلعة التي ينتجها .

هذا وتعد كتابات ماركس وخاصة **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية** (1844) من بين أهم الكتابات التي ساهمت في تحريك الوعي العمالي ضد الاستلاب الرأسمالي، حيث تعد المرتكز الأساسي الذي ساهم في توجيه النظر إلي هذا الإشكال بعمق، " وعموما، فالاستلاب عند ماركس هو أن يفقد الإنسان حريته واستقلاله الذاتي بتأثير الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية ويصبح ملكا لغيره أو عبدا للأشياء المادية وأن تتصرف السلطات الحاكمة فيه تصرفها في السلع التجارية" (سعيد، 2007، صفحة 34).

وكما هو معلوم، فقد كانت المرجعية الماركسية من أهم الجذور التي غذت أفكار رواد مدرسة فرانكفورت، وبالتالي فإن ذلك ما يبرر الفضل الكبير لهذا الفكر على التصوري الهوني في معالجته لإشكال العمل المأجور وما اكتنفه من تجاوزات أخلاقية وسياسية خاصة حينما يترجم هذا الفعل الإنساني في الوجود إلى جملة من المظالم والتجاوزات التي يعيشها الفرد المعاصر داخل فضاء العمل والتي جعلت منه ضحية سياسات ضالمة عبر التاريخ.

فمنذ ارسائه لنظرية الصراع من أجل الاعتراف، سعى هونيت إلى تجسيد مشروعه الفكري الطموح من خلال ربط خيوط الوصل بين هاته النظرية وإشكال العمل المأجور وهو مبحث جد هام في نظره باعتبار أن نظرية الديمقراطية السياسية قد تغافلت عنه ولم توليه اهتماما خاصا، ففي اعتقاده تبدو النظرية السياسية للعمل جد ضرورية، وذلك لكون عالم العمل قد تغير وبالتالي يجب البحث في أهم المخاطر التي ينطوي عليها هذا التحول ومدى تأثيره على العملية الديمقراطية.

ضمن وضعه لهذا الإشكال على محك النقد الذي تناوله في كتابه *السيادة العاملة* (2024)، تجاوز هونيت نقده لتوحش وجشاعة النظام الرأسمالي من خلال عودته لأهم الأشكال التاريخية للعمل المأجور مميزا بين ثلاثة تقاليد معيارية للعمل المعاصر من أجل إرساء تصور جيد لتنظيم العمل الاجتماعي وذلك من خلال تحليله لمفاهيم الاغتراب والاستقلالية والديمقراطية.

وفق نقده للتقليد الاشتراكي للعمل ذي الجذور الماركسية، يقر هونيت بالجانب السلبي للعمل، الناتج عن النظام الرأسمالي رغم قيمته الاجتماعية في تشكيل الوجود البشري، وذلك لكونه لا هم له سوى تحقيق الربح الذاتي لأرباب العمل الخاصة ولا ينظر إلى طبقة البروليتاريا التي تعاني الاستلاب والاغتراب في ما تنتجه وتقوم به من عمل، "للعمل قيمة اجتماعية جوهرية تميزه عن جميع أشكال النشاط البشري الأخرى" (Axel)، *Le souverain laborieux: Une théorie normative du travail* (2024، صفحة 23).

رغم أن التاريخ البشري تحكمه جملة من العوامل المادية ذات الطابع الانتاجي في شتى المجالات الحياتية التي تجعل من الإنسان في حقيقته الثابتة كائنا منتجا بغض النظر على كونه كائنا عاقلا، وهو الذي به يؤسس وجوده المادي، إلا أن ذلك أوقعه في جملة من التناقضات المتعددة الأبعاد مما أفضى به إلى العيش في حالة استلاب واغتراب حيال ما ينتجه وما ينتمي إليه من أعمال. فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي يتحكم فيها أرباب العمل الرأسمالي تدفع دائما نحو الربح الفردي وبالتالي تحرم العامل من التمتع بالقيمة الجوهرية للعمل الذي ينتجه. وهذا ما توصل إليه هونيت من خلال نقده للتصور الماركسي لذلك يندد بمفهوم بالسلب الذاتي للعمال.

وأما نقده للتقليد الجمهوري للعمل، فقد سعى من خلاله إلى استعادة شروط العمل الحر الذي يشعر فيه العامل بالرضا المهني والتقدير الاجتماعي، وهو نموذج معياري يقف عكس التصور الماركسي للعمل وذلك لكونه لا يفترض مسبقا أن العامل سيعيش حالة اغتراب من عدمه، لكن العامل المأجور وفق هذا التصور لا يحظى بنفس الحرية التي يتمتع بها السياسي، "إنه يسأل نفسه ماذا يجب أن نفعل لتحرير العمل من كل وصاية وسيطرة تعسفية" (Axel)، *Le souverain laborieux: Une théorie normative du travail* (2024، صفحة 25)، هكذا يجيبنا هونيت.

ورغم أن التقليدين المختلفين في تصورهما لمفهوم العمل، إلا أنهما يشتركان في الإقرار الأخلاقي الذي يبحث في ظروف العمل من خلال البحث في سبل رفع كل سيطرة عمياء في هذا المجال ويتجسد هذا المبدأ الأخلاق من خلال البحث في مجال العمل كيفية تحرير العامل المأجور من كل اغتراب ولا يكون ذلك ممكناً إلا برفع جميع أشكال الهيمنة والإشراف على العمل التي لا تدعي الشرعية الديمقراطية.

أما التصور الأخير الذي تناوله هونيت بالنقد فقد جاء على نقد الديمقراطية، والتي تقف الجهة المعاكسة للنموذج الجمهوري الذي لا يرى في مفهوم العمل لاقية أخلاقية ولا جودة جوهرية في العمل، "ترى العمل خيراً ذا أهمية اجتماعية كبيرة" (Axel)، Le souverain laborieux: Une théorie normative du travail، 2024، صفحة 29). ومن ثمة يذهب إلى الإقرار بأن هذا النموذج يربط قيمة العمل بالخير الأسمى.

يخلص هونيت من خلال تحليله للنماذج السابقة التي تناولت مبحث العمل وفقاً لتصوراتها المختلفة إلى إقرار مفاده أن مسألة تشكيل الإرادة السياسية للعمال ضمن فضاءات العمل المأجور يجب أن تكون منظمة ديمقراطياً وفقاً لمشروعية أخلاقية تسمح لهم بالمشاركة في المداولات العامة التي يطرحها فضاء العمل والتي يجب أن تكون ذات بعد معياري ديمقراطي لكل فرد مما يسمح له "بالمشاركة في المداولات العامة بالطريقة التي يوحي بها الوعد المعياري بالمشاركة الديمقراطية" (Axel)، Le souverain laborieux: Une théorie normative du travail، 2024، صفحة 197)، وهذا هو المعيار النهائي الذي ينبغي أن يتوافق معه أي نقد اجتماعي للعمل بحسب هونيت.

ما يصبو إليه هونيت من خلال تصوره للنموذج الديمقراطي لتغيير ظروف العمل لا يُمثل سوى وسيلة لتحقيق غاية سامية تتمثل في تدريب العمال على ممارسة الإرادة السياسية باعتبارهم أفراد ينتمون إلى نفس المؤسسة التي يعملون بها ويجب أن يكون الجميع على حد السواء في الحقوق الديمقراطية.

4- مخاطر الديمقراطية بوصفها عقبة أمام تجسيد المواطنة:

إن المطالبة بالديمقراطية في مجال العمل المأجور بحسب هونيت ليست مجرد وهم بقدر ما يمثل جملة من الظروف التي تحول لتعيق تجسيدها، ويصنف هذه الظروف على شاكلة خمسة أضرار

وصفها بالديمقراطية: الاقتصادية، والزمنية، والنفسية، والاجتماعية، والأخلاقية. والتي لا تعكس المعاناة في العمل فحسب، بقدر ما تشكل هجمات هيكلية حقيقية على شروط إمكانية تجسيد المواطنة الفعالة. فالضرر الاقتصادي للعمال يمنع عنهم أي استقلال مادي ضروري للتعبير السياسي الحر؛ والضرر الزمني يُخنق التزام العمال بسبب ضيق الوقت المتاح لهم؛ وأما الضرر النفسي فيُقوّض الثقة السياسية عندهم من خلال عدم الاعتراف بهم. ويمنع الضرر الاجتماعي العمال من الانخراط في تعاون تشاوري ، هذا وينشأ الضرر الأخلاقي من طبيعة المهام ذاتها، عندما تكون خالية من المعنى أو الإبداع لدرجة تسقط أي ادعاء بالمشاركة في الحياة العامة بثقة.

يُشكّل هذا التصور الذي رسمه هونيت لمبحث العمل مساهمة قيّمة ضمن مبحث النظرية النقدية المعاصرة، إذ ربط فيه بين أمراض العمل من جهة وتفكك الديمقراطية من الجهة المقابلة، دون الخضوع للمقاربات التبسيطية التي تقلل من شأن الفرد العامل، بل قد انتصر إليه هونيت من خلال دعمه المستمر للفرد الذي يعاني الظلم على الدوام. ومع ذلك، يبقى هذا الإطار المعياري للعمل، على قوته ووفرته، متسمًا بنوع من المركزية البشرية السياسية. ويبدو أن النقاش حول هذه النقطة تحديدًا جد ضروري ومفتوح على مصرعيه باعتباره مرتبط بمبحث الفعل في الوجود وعلاقة الانسان به.

5- في نقد ديمقراطية هونيت للعمل

رغم أن التصور الديمقراطي الذي رسمه هونيت لمجال العمل جد هام خاصة وأن هذا المبحث قد اختفى تقريباً من اهتمام الجمهور السياسي، وكذلك من أبحاث النظرية النقدية لرواد مدرسة فرانكفورت. حيث اتجها الاهتمام نحو مفاهيم أخرى كالظلم والعدالة والتسامح والتسارع والأقليات بعامة (إلخ)، إلا أن ظروفه اليوم أصبحت أكثر خطورة وأكثر تفكيكا وهو ما استرعى إعادة التفكير فيه سياسيا وفق لأسس وقواعد ديمقراطية تكفل حقوق العمال لذلك سعى هونيت في طرحه لهذا الاشكال إلى إضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

ورغم القيمة السامية التي أولاها هونيت لمجال العمل، إلا أنه غفل عن طرح القضايا البيئية المتصلة اتصالا وثيقا بهذا المجال باعتبارها تؤثر على قدرة العمال في تصوّر أنفسهم مواطنين في عالم صالح للعيش. والحال أنهم غير قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة الديمقراطية لأنهم ساهموا عن غير

قصد في تدمير النظم البيئية التي تعتمد عليها الحياة نفسها وهو ما يؤثر بصورة سلبية على المستقبل المشترك للبشرية.

ما لا يجب أن يغيب عن بالنا، هو أن النموذج الديمقراطي لتغيير ظروف العمل الذي سعى هونيت إلى رسم ملامحه في مجال العمل لا يُمثل سوى وسيلة ناجعة لتدريب العمال على الإرادة السياسية. وهو نموذج جد هام إذا ما نظرنا إلى أهدافه وغاياته ولكن لا يمكن تجسيده إلا من خلال ترسيخ ثقافة الاعتراف بين الأفراد انطلاقاً من الأسرة ثم المجتمع ثم الدولة وما اشتملت عليه من مؤسسات اجتماعية كالمدارس والتي يُحددها هونيت نفسه كأساس لاكتساب المهارات الديمقراطية والتي تبدو كحلقة مُكمّلة في عملية تسييس مُمتدة على مر الزمن.

مما يجب أن لا نتغافل عنه في قراءتنا للتصور الديمقراطي بما اشتمل عليه من شروط للمواطنة الفاعلة والمستقبل المشترك الذي يروم هونيت التأسيس إليه في مجال العمل، هو مجموع الاختلالات البيئية التي تقضي إليها الإنتاجية الغير مستدامة بيئياً، لذلك يجب أن يركز النقد على كيفية ارساء شروط العمل الديمقراطية داخل فضاءات العمل بقدر ما توجب التوجه أساساً نحو الوجهة البيئية للعمل الاجتماعي، أي أن لا تقتصر الغاية من الديمقراطية في البحث عن كيفية تشريك العمال في مداورات جماعية تشاركية، بل يجب إعادة النظر في تلك المداورات من أجل التركيز على مفهوم الاستدامة البيئية بوصفه معيار معياري مركزي في العملية الديمقراطية للعمل المأجور.

6-خاتمة:

مثل التصور الفلسفي الاجتماعي الذي سعى هونيت إلى تجسيده داخل النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من خلال نظريته في الاعتراف منعرجاً فلسفياً وسياسياً حاسماً حتى أن البعض وصفه بالمفهوم المفتاحي لعصرنا الراهن، وذلك لأنه أراد من خلاله معالجة باثولوجيات المجتمعات المعاصرة وما اكتنفها من تشوهات اجتماعية متعددة الاتجاهات، وبذلك أن ينتشل الفرد المعاصر من هاته الأمراض الضاربة في عمق الحضارة والتاريخ الغربي.

فالمأمل للمسار الفكري المفتوح لابن الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت، يجد انفتاح صاحبه على مجموع القضايا الاجتماعية الحارقة، حيث لم يتوقف صاحبه عند المطالبة الاجتماعية والأخلاقية بالاعتراف بين الأفراد بل نجده طوره تماشيا واللحظة التي يمر بها العالم المعاش اليوم.

ففي رسمه لنظرية الاعتراف ربط هونيت خيوط الوصل بين الاجتماعي والسياسي وذلك من خلال جعله نظرية الاعتراف في خدمة الديمقراطية ضمن مجال العمل المأجور وذلك لأنه يقر بضرورة الالتفات إلى هذا المجال الذي لم توليه بنظره الفلسفات المعاصرة اهتماما يليق به كما كان سائدا قبل فترة السبعينات، حيث سعى هونيت إلى معالجته سياسيا وفق منطق الديمقراطية التشاركية ما بين العمال داخل المؤسسة التي ينتمون إليه.

وفي خضم معالجته لإشكال الديمقراطية عاين هونيت جملة من العوائق التي تحول دون تجسيد مفهوم المواطنة العمالية والتي من شأنه أن تجعل من هؤلاء يعيشون ضربا من الانهزامية والنقصان ضمن فضاء العمل الذي يحتضنهم. في حين نسي القول بالمخاطر البيئية الناجمة عن أعمالهم والتي تمثل تهديدا لمستقبل البشرية. لذلك كان من الأجدر أن يعيد النظر بعض في المداولات البيئية من أجل التركيز على مفهوم الاستدامة البيئية باعتباره يمثل مفهوما معياريا مركزيا في العملية الديمقراطية للعمل المأجور.

قائمة المراجع:

- Honneth Axel. (2024) . *Le souverain laborieux: Une théorie normative du travail* .trad.Pierre rusch et Frédéric Joly (المترجمون) ،Paris: Gallimard.
- Honneth Axel. (2006) . *La société du mépris. vers une théorie critique* .Pierre Ruschet Alexandre Dupeyrix Paris Olivier Voirel (المترجمون) ،Paris : éditions La Découverte.
- Honneth Axel. (2013) . *un monde de déchirement* .Trad.Pierre Rusch et Olivier Voire (المترجمون) ،Paris :éditions La Découverte.
- جلال الدين سعيد. (2007). *معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية*. تونس: دار الجنوب للنشر.

صالح مصباح. (2006). تدبير العالم من روما القديمة إلى روما الجديدة. الفكر العربي المعاصر، بيروت.

عبد الحميد متولي. (1959). الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية. القاهرة: دار المعارف.
هونيت أكسل. (2010). التشيؤ: دراسة في نظرية الاعتراف. (ترجمة كمال بومنير، المترجمون) الجزائر.